بغداد تقترب من طلب أميركي بقطع العلاقات مع دمشق

◆ إلغاء عقد عكاشات النفطي ضمن أولويات بايدن.. والتيار الصدري يراقب نتائج زيارته عن بُعد

◆ الساعدي يطالب بإبعاد السياسة الخارجية عن رؤى المالكي ويدعو لرفض استقبال نائب أوباما

لم تعرف الجهات السياسية، اغلبها، الغرض من الزيارة المرتقبة لنائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، إذ توقع ائتلاف العراقية أنها لحل الأزمة الداخلية كالبرنامج الحكومي وما يتعلق بالأقاليم، في حين حذر منها التيار الصدري واعتبرها جزءا من مخطط أميركي جديد لتقسيم العراق ومناصرة دعاة الإقليم، بينما لم تغب مسألة منح الحصانة للمدربين الاميركان عن النائب المستقل صباح الساعدي والذي اعتبرها الغرض الرئيس من الزيارة، وطلب من الحكومة رفضها وعدم استقبال اي مسؤول أميركي لا يعرض على بغداد مسبقا منهاج زيارته.

الساعدي

الدليمي

الزاملي

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

بين هذه الآراء خرج موقف حكومي جديد أكد ان الزيارة المرتقبة تتعلق بمحاولة واشنطن تضييق الخناق على سوريا من خلال حث بغداد على قطع العلاقات معها وإلغاء العقود التي من الممكن أن تستفيد منها دمشق كعقد عكاشات.

وقال مصدر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، في تصريحات لـ(المدى) أمس، "ان واشنطن تسعى من خلال زيارة بايدن المرتقبة إلى طرح مسألتين؛ الأولى تتعلق بمخاوف إقليم كردستان من رحيل القوات الأميركية نهاية العام الحالي إذ سيتم التطرق في هذا الجانب إلى ملف المناطق المتنازع عليها والمادة ١٤٠ التي من الممكن أن تكون نواة لخلاف سياسي كبير يحدث بعد الانسحاب".

وتابع المصدر الذي فضل بعدم ذكر اسمه "أما المسألة الثانية فهي أن بغداد ستكون على موعد مع اجتماعات خلف الكواليس تشكل عامل ضغط على الحكومة العراقية لاتخاذ مواقف سلبية من نظام الأسد في سوريا وقطع العلاقات معه وإلغاء بعض العقود ومن بينها عقد عكاشات النفطي الذي تجري مفاوضات بشأنه منذ عدة سنوات ومن الممكن أن يعود بنفع بكبير إلى دمشق"، موضحا "وبهذا الأمر فأن الولايات المتحدة ستحكم سيطرتها على الأوضاع في سوريا ويكون نظامها شبه منعزل على العالم".

وستحاول بغداد حسب المصدر الابتعاد بالوسائل كافة عن أي نزاعات إقليمية ودولية وتحاول أن تتخذ موقف الحياد وان الوفد المفاوض العراقي سيستخدم كل ما لديه من أوراق من اجل عدم الرضوخ إلى المطالب الأميركية، لكن المصدر قال "كل شيء وارد بما في ذلك تغيير موقف بغداد من سوريا"، كما أردف المصدر "لن يكون الملف الإيراني بعيدا عن جدول أعمال النقاشات السرية باعتبار أن العراق لديه علاقات ايجابية مع طهران فالولايات المتحدة تسعى لكسب بغداد شريكا إستراتيجيا ضد أعدائها في المنطقة والذين لم يتبق منهم سوى سوريا وإيران".

بيد أن ائتلاف العراقية استبعد أي دور للعراق في التأثير على المحيط العربي والإقليمي، وهو ما قاله النائب عنها كامل الدليمي الذي رجح في تصريحات لـ(المدى)، أمس، أن "يركز بايدن في زيارته على الخلافات الداخلية في العراق كالبرنامج الحكومي وتقديم الخدمات والدعوة إلى الأقاليم"، موضحا "ليست لبغداد القدرة في التأثير على ما يحدث بالجوار وبالتالي فأن واشنطن لن تجد في الضغط على الحكومة بهذا الاتجاه اي فائدة تذكر".

إلى ذلك، أبدى التيار الصدري مخاوف من زيارة بايدن، وبالرغم من رفضهم مجيء أي وفد أميركي إلى بغداد فأن نوابه سيراقبون تطور الأحداث ومن ثم يبنون موقفا في ضوء ما تخرج عليه الزيارة من نتائج، إلا أنهم سجلوا اعتراضا مبكرا على تدخل الحكومة في الشأن السوري تحت أي ذريعة، متوقعين في الوقت عينه أن تندرج الزيارة ضمن خانة "تغذية بايدن لمشروع تقسيم العراق" وان الأخير وجد في إثارة الأقاليم الفرصة المناسبة للذهاب إلى بغداد وإعلان الدعم الكامل للداعين له.

النائب عن التيار حاكم الزاملي قال "إن العراق يبحث عن علاقات متوازنة مبنية على المصلحة مع الجوار ولن يقف ضد أي طرف دون الآخر لاسيما وان كان أحدها الولايات المتحدة"، مستبعدا أن "تقطع بغداد عددا من العقود مع دمشق في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها".

ولقب الزاملي في تصريح لـ(المدى)، نائب الرئيس الاميركي بـ "صاحب المشاريع"، وأوضح: "سيسعى بايدن إلى اللعب على وتر تقسيم البلاد مستفيدا من الدعوات التي أطلقها البعض لتشكيل أقاليم في البلاد بحجة الاستياء من الحكومة المركزية".

وجدد القيادي الصدري رفض تياره زيارة اي وفد أميركي البلاد، وعن سبب عدم معرفة الصدريين بهذه بتفاصيل هذه الزيارة ارجع الأمر "إلى عدم رغبة التيار بالتدخل في هذه الزيارات وللحكومة ما يخصها في عقد مثل هكذا لقاءات مع الأميركان"، غير انه أكد: "سنتابع هذه الزيارة ونراقبها عن بعد وفي حال ورود معلومات بوجود طبخة معينة ضد طرف ما بما يقف ضد مصلحة الشعب العراقي ستكون لنا كلمتنا في وقتها وسنعمل من خلال البرلمان على عدم محاسبة الحكومة".

عديدة على طبيعة زيارة الوفد الأميركي بغداد مطالبين بإلغائها وعدم استقبال بغداد لبايدن حال عزمه زيارة بغداد لأنها لم تأت ضمن الاطر الدبلوماسية الدولية، محذرين من استمرار تدخل رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه في رسم السياسة الخارجية.

النائب المستقل صباح الساعدي بين في تصريح لـ(المدى)، "في الإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية نحتاج إلى معرفة بطبيعة الزيارات والجهة التي تقوم بها فضلا عن المواضيع التي يتم طرحها"، مشددا على ضرورة وضع خارطة وصفها الساعدي بالشفافة من اجل تبيان الأمر على حقيقته".

لكنه يرى أن السبب الرئيس من زيارة بايدن "الحصول على ضمانات لإعطاء الحصانة للمدربين الأميركان بعد الانسحاب المزمع نهاية العام الحالي"، واصفا التطرق للأزمة السورية وحث الحكومة على قطع العلاقات معها بأنها "مسائل ثانوية"، ولم يستبعد عدم معرفة القيادات العراقية جميعها بطبيعة الزيارة، وقال "جميعنا سمع عنها ولن نعرف من هو رئيس الوفد الأميركي فهناك من أكد انه بايدن والآخر يقول إنها لوزير الدفاع بانيتا وهناك من يذهب إلى ابعد من ذلك بأن الرئيس الأميركي باراك اوباما سيأتي شخصيا الى بغداد".

وتابع الساعدي "من المفترض ان تحصل بغداد على علم مسبق بهذه الزيارة كي تتم التهيئة لها بشكل كامل".

ووجّه النائب المستقل اتهامات إلى رئيس الوزراء وائتلاف دولة القانون بالسيطرة على الدولة وقال "إن هذه الزيارات الحاسمة ليست حكرا على حزب الدعوة ودولة القانون إنما تخص العراق ككل الذي يجب ان يكون له موقف حازم تجاه القضايا المصيرية التي تحصل في المنطقة"، مناشدا بعدم قبول هذه الزيارة لعدم إتباع الطرق الدبلوماسية المتبعة في القانون الدولي والأعراف".

واعتبر الساعدي، رئيس الوزراء، بأنه يسير على خطى دكتاتورية، مشددا على ضرورة إبعاد السياسة الخارجية عن رؤى حزب الدعوة، لان المالكي وعلى ما يقوله النائب المستقبل لا يمثل سوى ٥ بالمئة من الشعب العراقي وفق لما حصل عليه في الانتخابات الأخيرة.

شناشيل

▪ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

نخبة غير ديمقراطية

لا أظن أن السياسيين المتنفذين في حكومتنا وبرلماننا ينامون ليلهم قريري العيون هادئي البال، لا تنغص نومهم أضغاث الأحلام ولا تعكّر أحلام يقظتهم كوابيس اليوم التالي، برغم ما يرفلون به مما يرونه نعيماً متأتياً من الرواتب العالية والامتيازات المبالغ فيها، عدا عمّا يجنيه بعضهم من السُحت عن "حصص" لهم في العقود والمقاولات والصفقات المليونية والمليارية.

نحن، الناس العاديين الذين لا نوق لنا ولا جمال في السلطة أو على هامشها، برغم كثرة همومنا المتأتية في الأساس من وجود هكذا طبقة سياسية في سدة السلطة، ننام ملء الجفون، فالمفلس في القافلة آمن دائماً. لكن أصحابنا الذين في السلطة ليسوا كذلك، وهذا هو امتيازنا عليهم، فالذي في قمة الهرم ممن يعتقد ان في يديه مفاتيح الجنان ومغاليق الجحيم، أو بالعكس، يظلّ مشغول البال حتى صباح اليوم التالي بما يخبئه هذا اليوم وما سيحمله اليه من المنافسين والخصوم والأعداء. أما من هو دون الهرم فينشغل في ليله كما في نهاره بأمر واحد هو: كيف السبيل لأن يكون هو في القمة ليملك مفاتيح الجنان ومغاليق الجحيم أو بالعكس، وليصبح المسك بزمام الأمور المتعلقة بالقرارات السياسية والاقتصادية وبالعقود والمقاولات والصفقات المليونية والمليارية كذلك.

هؤلاء السياسيون كانوا سيوفرون على أنفسهم كل الهموم التي ينوؤون بها والهموم التي ننوء نحن بها بسببهم، والكراهية المتفاقمة تجاههم من الأوساط الشعبية، لو انهم أتقنوا لعبة السياسة ومارسوها على أصولها كما يفعل لاعبو كرة القدم وسواها، وكما يفعل نظراؤهم (في الشكل لا في الجوهر) من سياسيي العالم المتحضر.

سياسيونا كانوا سيخففون عن أنفسهم وعنا المعاناة لو انهم (في الحكومة والبرلمان) التزموا بأحكام الدستور على كثرة النواقص والثغرات فيه، فنصف المشاكل القائمة كان يمكن تفاديها بهذا الالتزام. وكان يمكن تجنّب ثلاثة أرباع هذه المشاكل لو أنهم عدّلوا الدستور بحسب ما نصّت عليه إحدى مواد هذا الدستور المستفتى عليه شعبياً. بل كان في الإمكان عدم مواجهة كل المشكلات التي جابهتها وجابهتنا منذ ٢٠٠٥ وتُثقل علينا كثيراً الآن لو أن هؤلاء السياسيين قد وقفوا إلى جانب تشريع دستور ديمقراطي، ولم يركنوا إلى نظام المحاصصة والتوافق الذي منع ظهور أي أثر للديمقراطية في حياتنا بعد مرور نحو تسع سنوات من الخلاص من نظام الدكتاتورية المتوحشة.

هل هناك فرصة لخيار آخر أفضل من الخيار القائم حالياً في حياتنا السياسية؟

بالتأكيد ثمة أكثر من فرصة وأكثر من خيار، منها الالتزام بأحكام الدستور كما هي وليس كما يرغب كل طرف في تفسيرها على هواه. ومنها تعديل الدستور بالصورة التي نص عليها الدستور نفسه (البرلمان السابق أعد تعديلات على ٥٠ مادة في الدستور ولم تناقش حتى اليوم). وهناك أيضاً خيار تغيير الدستور برمته واستبدال الصيغة الحالية بصيغة جديدة ديمقراطية.

هذه الخيارات نظرية، وهي غير ممكنة التحقيق الآن لأن النخبة الحاكمة لا تريد، وهي لا تريد لأنها في الأساس غير ديمقراطية.

بروازي: التفاوض على ميناء مبارك في عهدة الخارجية

الحكومة: لجنة لرعاية المبدعين.. والدملوجي: لا حاجة لها

□ بغداد/ خاص المدى

بروازي

كشف مستشار في الحكومة، إسناد مهمة التفاوض مع الجانب الكويتي بخصوص ميناء مبارك إلى وزارة الخارجية بصورة حصرية، فيما لم يستبعد اللجوء إلى وزارة الدفاع في حال تصاعد الأزمة بين الجانبين كرد فعل على نشر الكويتيين جيشا بالقرب من الحدود مع العراق.

وأوضح عادل بروازي في تصريح خص به (المدى) أمس أن المفاوضات مع الجانب الكويتي بشأن ميناء مبارك وتأثيره على الملاحة العراقية سوف تقتصر على وزارة الخارجية فقط لأنها المعنية الوحيدة بهذا الامر، متسدلا بـ"ان الدستور أعطى الحكومة مثل هذه الصلاحيات لان التدخلات الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد والسيادة العراقية من شأن الحكومة فقط وان جميع اللجان المشكلة سواء كانت من البرلمان ام من السياسيين كلها قد ألغيت".

واضاف بروازي "ان على البرلمان مراقبة خطوات الحكومة وعدم التدخل في عملها ومن حقه أن يبدي رأيه. وان ميناء مبارك له تداعيات من حيث العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت". وبخصوص نشر قوات عسكرية كويتية بالقرب من ميناء مبارك بين بروازي "أن الجانب الكويتي لديه بعض التكهنات بان تقوم جهات خارجة عن القانون أو مليشيات تنفذ عمليات على الميناء وهذا الحذر ليس من الحكومة العراقية بل من المجموعات المسلحة التي تنوي شن هجمات على الميناء".

وتابع المستشار الحكومي أن بغداد تعتمد على تقرير اللجنة التي ذهبت إلى الكويت مؤخرا برئاسة ثامر الغضبان والذي أوضح أن الميناء إذا تم إنشاؤه بالكامل سوف لن يضر الملاحة العراقية. واستدرك بروازي "ان في حالة وصول الجانبين العراقي والكويتي إلى اتفاق مرض فستكون للحكومة العراقية خيارات عديدة ومن بينها إسناد مهمة التفاوض الى وزارة الدفاع مع وزارة الخارجية ونشر قوات لو تطلب الأمر، مستبعدا الحل الاخير لان كل المؤشرات قد تبدو ايجابية وفي طريقها الى الحل الدبلوماسي".

يذكر أن الكويت باشرت، في السادس من نيسان الماضي، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى موانئي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

□ بغداد/ خاص المدى

كشفت الحكومة عزمها تشكيل "هيئة لرعاية المبدعين"، متعهدة بتقديم الدعم الكامل لهذه الشريحة، في حين دعت لجنة الثقافة والإعلام إلى ضرورة الانتهاء من ملف الإقصاء لمجموعة من الأساتذة والأكاديميين وتفعيل دور المصالحة بدلا عن تشكيل هيئات لرعايتهم.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال مؤتمر المبدعين والكفاءات، أمس "سنعمل مع مجلس الوزراء على تشكيل هيئة عليا لرعاية المبدعين وتقديم الدعم والتسهيلات والالتزام باحتضان الطاقات"، مبينا أن "هذا التشكيل يعد إسهاما من العراق في التطور الذي تشهده البلاد، وإننا نشد على أيدي أبنائنا من المبدعين أن يلحقوا ويقدموا ويشاركوا".

وأضاف المالكي أن "المبدع كان سابقا يحارب على خلفيات سياسية ومذهبية وطائفية"، مؤكدا أنه "ينبغي أن يكون فوق كل هذه الاعتبارات، ولكن كان المبدع من الذين يتعرضون للحرب والمضايقات ولذلك نجد اغلب المبدعين العراقيين والعلماء يهربون من العراق لأنهم يريدون بيئة يعيشون فيها".

ولفت المالكي إلى أنه "في العراق لم يتم احتضان المبدعين في السابق، الأمر الذي أدى إلى وجود آلاف منهم في دول أوروبا وأميركا ويعملون في جامعاتها ومختلف مؤسساتها"، موضحا أن "هذا الأمر جاء من اللا احترام واللا اهتمام واللا التزام".

وبالرغم من أن لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب اثنت على خطوة الحكومة غير أن نائب رئيس اللجنة ميسون الدملوجي اشترطت في تصريح لـ(المدى) إبعادها عن ايجابية المحاصصة السياسية، موضحة "أن وزارة الثقافة غير قادرة على احتواء مجوعة كبيرة من أهم المبدعين الذين يمتلكون خبرات وباعا في جميع المجالات، وقد يكون لهم دور كبير في بناء الدولة المدنية"، معربة عن أسفها لـ"أن الوزارة وبالرغم من أهميتها، مهمشة من قبل اغلب الساسة"، مستدلة بـ "الإجراءات الحكومية التي تتعلق بسحب أموال من ميزانية الوزارة وإضافتها على وزارة الدفاع".

وتساءلت الدملوجي "ما فائدة تشكيل مثل هيئة المبدعين وان الجميع يعلم ان الهيئات المستقلة اغلبها تخضع لنظام المحاصصة والتدخل الحكومي؟"، وتابعت "بات من الواضح أن دولا إقليمية تتدخل على صعيد جميع المجالات ومنها الثقافية".

وابدت الدملوجي استغرابها لما أسمته بـ"ازدواجية الحكومة في اتخاذ قراراتها"، وقالت انها تتأرجح بين اقصاء أكاديميين وأساتذة جامعات وبين العمل على تشكيل هيئة لاحتواء المبدعين من جهة أخرى".

وترى انه "من الأجدى تفعيل المصالحة الوطنية بين مجموعة كبيرة من المبدعين والمثقفين والأكاديميين الذين تركوا البلد اثر سياسة التهميش والإقصاء واتهامهم بالانتماء لحزب البعث، واجتذابهم من خلال اعطاء دور حقيقي لبناء الدولة المدنية، والمشكلة إن أعداد المبدعين والمثقفين تتزايد في طلب اللجوء إلى دول أوربية، والعراق يمر في فترة حساسة وتاريخية ويجب أن تكون الحكومة والبرلمان وجميع السياسيين قادرين على احتواء كل الطاقات والمواهب وان تترك النزاعات الطائفية والعرقية لأنها مرحلة مفصلية ومهمة في ظل الفراغ الذي ستتركه القوات الأميركية".

وهاجر آلاف العراقيين من أصحاب الكفاءات والشهادات العليا، بعد دخول القوات الأميركية العراق عام ٢٠٠٣ وتردي الأوضاع الأمنية فيه، وتصاعد وتيرة أعمال الخطف والتهجير والقتل والتي بلغت أوجها عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

التحالف الوطني يدعو لإعدام إرهابي تونسي

دعا النائب عن التحالف الوطني عبد الهادي الحكيم رئاسة الجمهورية إلى الإسراع بالتوقيع على أحكام القضاء المعطلة التي لم توقع لغاية الآن بحق السجين التونسي الذي ارتكب اشد الجرائم منها تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وقتل الصحفية أطوار بهجت.

وقال الحكيم في تصريح صحفي صدر عن مكتبه أمس السبت "إننا نستغرب من عدم تنفيذ حكم القضاء لغاية الآن بحق السجين التونسي وذلك من أجل تمكين العراقيين من تجاوز الوضع العصيب الذي يعيشونه".

القاعدة تبيّض أموالها في ديالى

أكدت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، أن القاعدة تحاول تبييض أموالها في شراء العقارات لتكون ملاذات آمنة لخلاياها.

وقال نائب رئيس اللجنة دلير حسن إن "هناك تصاعدا في وتيرة عمليات بيع وشراء العقارات في المناطق التي تشهد خروقا أمنية متكررة في مدينة بعقوبة، وخاصة الأحياء الغربية منها كحي المفرق، وحي الكاطون وحي المعلمين.

وأكد حسن "وجود شكوك بأن القاعدة ربما تحاول تبييض أموالها في شراء العقارات في تلك الأحياء لتكون ملاذات آمنة لخلاياها المسلحة".

لجنة مصغرة لمتابعة ملفات الدفاع

قال عضو لجنة النزاهة النيابية شاكر دشر لوكالة كردستان للأنباء إن "لجنة النزاهة النيابية شكلت لجنة مصغرة أوكلت لها مهمة تدقيق عقود التسليح في وزارة الدفاع"، مبينا أن "اللجنة المصغرة زارت مقر الوزارة وأطلعت على بعض العقود".

وأوضح دشر أن "وزارة الدفاع كانت خلال السنوات الماضية تتعاقد لشراء الأسلحة مع جهة أميركية وسيطة وهذه الجهة هي التي تتولى شراء الأسلحة والتعاقد مع الجهات المصنعة". مبيناً أن "أي نتائج أولية للتحقيق لن تعلن كونها متعلقة بالملف الأمني".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي

نائب رئيس التحرير: عدنان حسين

مدير التحرير: علي حسين

سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي

المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون